حضر حفل إشهار المركز اليمني للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل "منارات"

نائب رئيس الجمهورية: مراكز البحث العلمي تحتل الموقع الأهم في كل العالم

الحكومة معنية تماماً بإيلاء مراكز البحث العلمي أهمية خاصة

جانب من الحضور في حفل اشهار المركز اليمني للدراسات التاريخية ولاستراتيجيات

نائب رئيس الجمهورية خلال إلقاء كلمته

صنعاء / سبأ:

حضر الأخ عبد ربه منصور هاد ي نائب رئيس الجمهورية أمس في قاعة الزعيم جمال عبد الناصر بجامعة صنعاء حفل إشهار المركز اليمني للدارسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل (منارات).

وكان في استقباله هناك الأخوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح على باصرة ورئيس الهيئة التأسيسية للمركز/علي محسن صالح ونائب رئيس جامعة صنعاء الدكتور أحمد الكبسي ورئيس مجلس إدارة المركز أحمد إسماعيل أبو حوريه وعدد آخر من المسؤولين.

وفي الحفل الذي حضره وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي وعدد من رؤساء المؤسسات الإعلامية ورؤساء تحرير الصحف الأهلية والحزبية والرسمية وأعضاء مجلسي النواب والشورى والشخصيات الثقافية والاجتماعية المهتمة بجوانب الثقافة والتاريخ والبحث العلمي، تحدث نائب رئيس الجمهورية بكلمة عبر في مستهلها عن سعادته لحضور هذا الحفل نيابة عن فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح /رئيس الجمهورية بمناسبة إشهار المركز اليمني للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل (منارات) وتدشين نشاطاته بإقامة ندوة علمية عن (الهوية الثقافية الوطنية في اليمن) ومعرض عن المخطوطات.

وقال : " ان مراكز البحث العلمي بكل صورها تعتبر مهمة جدا على مستوى المجتمع، مؤسسات وهيئات ونظم، لما تقدمه من دراسات وتصورات مستقبلية تهتم بها كل الشعوب المتحضرة وتحتل الموقع الأهم في كل العالم".

وأشار نائب رئيس الجمهورية إلى ان التخطيط العلمي للمستقبل بكل مناحيه يحتاج لحوالي خمسين في المئة من المعلومات التي تقدمها مراكز البحث العلمي والدراسات المستقبلة .. مبينا أن تلك المعلومات يحتاج إليها كل من له علاقة بالعمل العلمي والإداري والحكومي لإيضاح كل الخطوط العامة المطلوب استشراف علومها.

وقال:" المراكز البحثية تقدم الدراسات الإستراتيجية التفصيلة بصورة دائمة كل ربع قرن أو نصف قرن وهو ما يحتاج إليه المجتمع ويصب في خدمة الغايات والأهداف المنشودة في مختلف الاتجاهات الحياتية المطلوبة ويعطي هذه المراكز الاهتمام الخاص لساندة جهودها ومهامها في ميدان البحث العلمي".

وأضاف :" إننا في الوطن العربي والعالم الثالث للأسف الشديد لم نعط الاهتمام المطلوب في هذا الجانب خصوصا وأننا بحاجة ماسه لدارسات إستراتيجية في كافة المجالات سواء الصحة والزراعة والتربية والتعليم والمناهج الدراسية أو تقييم المستويات في كل ما يهم آفاق التطور المنشود" .. مشيرا إلى ان الحكومة معنية تماما في إيلاء مراكز البحث العلمي أهمية خاصة وربط الدراسات البحثية العملية بأهداف الخطط المستقبلية ..مشددا على أهمية إعطاء هذا الجانب المكانة المناسبة بدءا من موازنات العام القادم.

واختتم الأخ نائب رئيس الجمهورية كلمته بالقول " نشد على يد الأخوة في الهيئة التأسيسية والمستشارين والمؤسسيين للمركز اليمني للدراسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل (منارات) ..معربا عن ثقته العميقة بأن هذا الصرح العلمي بكل مساراته الثقافية والاقتصادية والتاريخية سيشكل إضافة نوعية ..متمنيا للمركز التوفيق والنجاح في مهامه .

من جانبه اعتبر رئيس الهيئة التأسيسية لمركز الدراسات علي محسن صالح ان الإعلان عن ميلاد مركز الدارسات التاريخية واستراتيجيات المستقبل / منارات / وتدشين نشاطه العلمي يأتي استجابة للحاجة الموضوعية لشعبنا ومجتمعنا في مسيرة الوحدة اليمنية وإستراتيجيات النهوض الشامل . .مبينا ان أبعاد الحاجة لمركز منارات تعكس اتساع عمله على الصعيد الوطني بأكمله وتمتعه باستقلالية في تكويناته ونشاطاته البحثية من خلال اهتمامه بالماضي والحاضر والمستقبل بجهود تكاملية مشتركة مع الآخرين .

ولفت إلى ان المركز سيمثل فضاء حراً لمئات الكوادر العلمية المتخصصة من أبناء الشعب في مختلف المجالات العلمية التي تسعى لتحقيق نجاح ملفت في سياق التنسيق والتعاون والتكامل الدراسي والبحثي الذي من شأنه الارتقاء بمجال البحث والدراسات العلمية على الصعيد الوطني بما يسهم بفاعلية في ترشيد الوعي الاجتماعي ويضفي المزيد من الفاعلية على البعد العلمي في عمليات التخطيط والتقويم للتنفيذ التنموي لصناع القرار.. مشيرا إلى أن المركز سينشط من دور البحث وفاعليته في قراءة التاريخ اليمني العريق والثمين ودوره وإبعاده العربية والإسلامية والإنسانية إضافة إلى التفاعل الايجابي والمثمر مع المحيط الخارجي بما يليق ومكانة الجمهورية اليمنية.

وأكد رئيس المركز أن المركز سيحرص على تعزيز دور الأبحاث والدراسات العلمية انطلاقا من القواعد المنهجية وبعيدا عن الانحياز أو أي تأثير تحت سقف الموضوعية العلمية. . مشيدا بالتفاعل الايجابي مع المركز من جميع الأطراف والجهات الرسمية والأهلية والخاصة التي تعمل في مجال الأبحاث والدراسات، مؤكدا بأن المركز سيعمل على جمع ودراسة وتوثيق مصادر التاريخ اليمني والعمل على تقنيتها مما شابها وعلق بها من تشويه وتحريف–من جهة– والبحث عن حلقاتها المفقودة وإحياء الحلقات المسكوت عنها عبر مختلف عصور الحضارة اليمنية بأبعادها الوطنية والعربية والإسلامية والإنسانية من جهة أخرى.

وأكد علي محسن صالح بأن المركز سيعمل على الاضطلاع بإجراء الدراسات العلمية التاريخية والاجتماعية في مختلف المجالات ذات الصلة بإستراتيجيات المستقبل وبما يسهم في تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق أهداف المستقبل وفتح آفاق جديدة قادرة على التفاعل مع المعطيات والتحولات المطردة وطنيا وإقليميا ودوليا.

إلى ذلك اعتبر وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة أن تأسيس المركز خطوة متميزة في مجال بناء المراكز العلمية الباحثة والدارسة في مختلف شؤون وقضايا اليمن في زمن التحديات الكبيرة التي تواجهها اليمن في إطاره الوطني والقومي والإسلامي وفي ظل متغيرات كبيرة يشهدها العالم وكذا في ظل تسارع كبير لثورة المعلومات والاتصالات .

وقال" لعل من مزايا هذا المركز الجديد انه يحمل في اسمه وبالتالي في برامجه وأنشطته القريبة والبعيدة صفة التواصل العالمي والعلمي بين ثلاث حلقات في

ضرورة إعطاء هذا الجانب المكانة المناسبة بدءا من موازنات العام القادم

رئيس الهيئة التأسيسية لمركز الدراسات علي محسن صالح:

تدشين النشاط العلمي للمركز يأتي استجابة لحاجة الشعب والمجتمع في مسيرة الوحدة الوطنية

المركز سيمثل فضاء حرا لمئات الكوادر العلمية المتخصصة من أبناء الشعب في مختلف المجالات

العمل على إجراء الدراسات العلمية المختلفة وبما يسهم في تعزيز القدرات الوطنية

علي محسن أثناء إلقاء كلمته

نائب رئيس الجمهورية يزور احدى قاعات المركز

حياة كل مجتمع بشري وهي الماضي والحاضر والمستقبل ".

وأضاف" إن المركز سيدرس الماضي للكشف عن مالم يكشف عنه بعد ويربط بين هذا الماضي والحاضر، والمستقبل كدروس وعبر وكتراكم حضاري معرفي وسلوكي وبين الحاضر كحياة معاشة في كل الجوانب والمستقبل كطموح يعمل المجتمع على الوصول إليه".

بعد ذلك تلا رئيس مجلس إدارة المركز احمد اسماعيل ابو حورية بيان إشهار مركز دراسات والذي عرض فيه مراحل التحضير لإنشاء المركز .. مؤكدا أن إنشاء المركز يأتي تتويجا رائعا للكثير من الجهود المتواترة والواسعة التي امتدت منذ شهر أغسطس 2005م وشارك فيها العشرات من الشخصيات الوطنية والنخب العلمية والمتخصصة في مختلف العلوم والفنون والآداب.

وأشار إلى أهمية دور البحث في وضع الخطط والبرامج الأكثر ارتباطا الموضوعي والتاريخي وكذا العمل على تعزيز وتوسيع النهج الاستراتيجي الذي يتسم بالترابط والتكامل والتفاعل بين عمليات التخطيط والتنفيذ والتطوير ويؤمن المرونة اللازمة للنجاح في تحقيق الأهداف وتحقيق التطور والارتقاء المستمر.

فيما أكد وكيل أول وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عبده محمد الحكيمي على أهمية هذا المركز كمؤسسة علمية بحثية اهلية مستقلة تضم في عضويتها نخبة من ذوي الاختصاصات والخبرة في مجال الدراسات التاريخية والأبحاث العلمية والاجتماعية .. منوها بأن إنشاء المركز يتزامن مع الحاجة المتنامية للبحوث والدراسات كمصدر معلوماتي وتوثيقي لتاريخ الشعوب والأمم .

وأكد بيان الإشهار أن المركز سيحرص ضمن توجهاته المستقبلية الاهتمام بقضايا الفكر والممارسة والعمل على تأصيل وترسيخ النهج الديمقراطي ارتباطا بحقائق ومعطيات البنى الاقتصادية والاجتماعية بكل مؤثراتها وارتباطها بالاحتياجات والأولويات البشرية مما يعزز دعم المراكز البحثية سواء كانت حكومية او اهلية ومدها بالكوادر المؤهلة والمتخصصة ودعمها ماليا لكي تحقق رسالتها في ايجاد قاعدة معلومات تسهم بفاعلية في التخطيط للعمليات التنموية بالمجتمع.

وفي نهاية حفل الإشهار دشن الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نشاطات المركز بافتتاح معرض المخطوطات التاريخية والعلمية والتى شملت عدد كبير من المخطوطات النادرة التي تحكي تاريخاً محدداً لأزمنة وعصور مختلفة.

وبعد ان تجول في أنحاء المعرض دون الأخ نائب رئيس الجمهورية في سجل الزيارات كلمة أعرب فيها عن عظيم سروره لحضوره حفل أشهار هذا المركز العلمي الجديد الذي يأتي أشهاره متزامنا مع احتفالات شعبنا اليمني باعياد الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر في ظل تزايد المنجزات الوطنية على مختلف صعد البناء التنموي ..مؤكدا ان الترجمة الصادقة لبرنامج فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهوية ستقدم الحلول العملية والمنطقية لكل اشكالات التعثر .

بعد ذلك بدأت جلسات أعمال ندوة (الهوية الثقافية الوطنية في اليمن..أبعادها النظرية ودلالاتها الموضوعية) التي دشن بها المركز أولى فعالياته ونشاطاته، بمشاركة ما بين(300–250) أكاديمي وباحث ومتخصص، بالاضافة إلى عدد من أعضاء الهيئة التأسيسية وممثلي الجهات ذات العلاقة.

واستهلت جلسات أعمال الندوة التي تتناول على مدى يومين 14 ورقة عمل موزعة على ثلاثة اتجاهات هي التاريخي والفكري النظري والفكري التطبيقي، بجلسة العمل العامة الأولى برئاسة الدكتور حسين العمري.

وتم خلال الجلسة تقديم خمس أوراق عمل، منها ورقة العمل المحورية التي تحمل عنوان الندوة(الهوية الثقافية الوطنية في اليمن أبعادها النظرية والقومية العامة ودلالاتها الموضوعية الخاصة)، والمقدمة من قبل أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء عضو مجلس الأمناء الدكتور صالح العودي، بالإضافة إلى ورقة (الأسس الفلسفية والنظرية للهوية الثقافية الوطنية والقومية) للدكتور حسن محمد الكحلاني،وورقة (الثقافة، العولمة،الهوية) للأستاذ هشام علي وكيل وزارة الثقافة لقطاع المصنفات والملكية الفكرية، وورقة الاستاذ قادري احمد حيدر تناولت (قراءة في بحث الدكتور العودي من مركز الدراسات والبحوث اليمني)، وورقة للدكتور سلطان على الزريقي تناولت(الفلسفة العربية الإسلامية،دفاعا عن التراث..

دفاعا عن الهوية الثقافية الوطنية).

وتوزعت ورقة العمل الأولى على ثلاثة تقسيمات رئيسية، أهتم الأول بالمفاهيم والمعادلات المنهجية والنظرية العامة في دراسة المجتمعات البشرية، بينما أهتم الثاني بالهوية الثقافية القومية لليمن والوطن العربي، وركز الثالث على ثوابت الهوية الثقافية الوطنية الخاصة في اليمن وعلاقتها بالمكان. وفيما تناول القسم الأول من تقسيمات الورقة، المفاهيم، ومعدلات العلاقة الجدلية بين فائض المكان والهوية الثقافية لمجتمعات ما قبل الثورة الصناعية، والعلم والتكنولوجيا كمتغير رئيس للتطور في الحاضر والمستقبل بدلا من موارد المكان في الماضي، فأن القسم الثاني تلخص في بحث جانبين هما مقومات الهوية الثقافية والقومية العربية مكانا وإنسانا، وواقع الهوية الثقافية العربية وخيارات الماضي والحاضر في التغيير.

وتمحور القسم الثالث من ورقة العمل الأولى للدكتور حمود العودي على البحث في ثمانية محاور، قبل أن يختتم ورقته بالتأكيد على أنه لا ينبغي أن نأمر الناس بالبر وننسى أنفسنا، وتضمنت المحاور الثمانية، الشراكة السياسية في السلطة (دلالاتها السياسية وأسبابها الموضوعية)،خاصية التعاون في العمل والإنتاج (بين الخيار الشعبي والرسمي والضرورة الموضوعية)،وخاصية احترام العمل المهني المنتج (حيثياته الاجتماعية وضروراته الواقعية)،وندية الحقوق والتعامل الشخصي (وقائعه الاجتماعية واسبابه الموضوعية)،وسرعة التفاعل مع الآخر(حيثياته التاريخية

ودلالاته الذاتية والموضوعية)، وخاصية رفض الامرالواقع (مظاهرها، أسبابها، عيوبها ومزاياها)، وعقلانية التفكير والسلوك(حيثياتها الواقعية واسبابها الاجتماعية والموضوعية)،ومكون الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي(بين معادلة توازن الأستقرار واختلال الأنهيار).

بينما تلخصت ورقة العمل الثانية المقدمة للجلسة تحت عنوان (الأسس الفلسفية والنظرية للهوية الثقافية الوطنية والقومية) للدكتور حسن محمد الكحلاني،في التأكيد بأن الخطر الذي يهدد شعوبنا العربية، يتمثل في الانتماءات التقليدية التي تسبق وجود الدولة والوطن، مشيرة إلى أن التعصب للانتماءات المحلية القديمة، يشكل تعارضا تاما مع قيام الكيان السياسي الجديد ومع الولاء للوطن الأكبر، وقيم عصرنا ومع انجازاته البشرية من إصلاحات وثورات سياسية واجتماعية وفكرية، منوهة بأن التعصب لتلك الكيانات والتمسك بها على حساب الانتماء للوطن والدولة والأمة يمثل سببا جوهريا في حالة التمزق والتخلف الشامل باعتبارها عودة إلى حالة الغريزة والطبيعة والحياة مع القطيع ويتضمن التخلي عن دور العقل.

ورأى مقدم الورقة أن من بين الحلول المطلوبة لمواجهة تشظى المجتمع، ما يتجلى في تكريس فكرة الانتماء والولاء للكيان الاجتماعي والسياسي الجديد الذي يقوم على العقل، ويحل القانون والمواطنة محل العلاقات المحلية التقليدية ووضع صيغ ثقافية جديدة تعبر عن الحياة وفقا للعقل وليس للغريزة.

أما الأستاذ هشام علي وكيل وزارة الثقافة لقطاع المصنفات وحقوق الملكية الفكرية فقد أكد في ورقته التي تمحورت حول(الثقافة ،العولمة،الهوية) على أن سؤال الهوية أشكالي ومن الصعب تحديد إجابة معينة له، مشيرا في ذات الصدد إلى انها تتعدد بتعد الذات التي يمكن أن تأخذ وجوها متعددة وبتعدد الإفراد داخل المجتمع، حيث قد تشير إلى الدين أو القومية وربما تجمع بينهما في آن، مؤكدا على ضرورة تحرير الهوية من الماضي وربطها بالحداثة وأفقها التنويري والديمقراطي .

وفي تقديمه لقراءة حول بحث الدكتور العودي، أشار الأستاذ قادري أحمد حيدر عن مركز الدراسات والبحوث في ورقته إلى أن مسألة التعليم وإصلاحه واعادة تشكيل البناء الثقافي والفكري ديمقراطيا هي أحدى المطالب الداخلية السياسية والثقافية والوطنية والمطلوب إصلاحها على أن مطلب أمريكا خصوصا ودعوتها للاصلاح والديمقراطية هي دعوى حق يراد بها باطل خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر2001م.

أما الورقة الأخيرة المقدمة للجلسة بعنوان(الفلسفة العربية الإسلامية، دفاعا عن التراث، دفاعا عن الهوية الثقافية الوطنية) للدكتور سلطان على الزريقي فقد تمحورت في ثلاثة محاور يتعلق الأول بمقومات الهوية الثقافية والثاني بعلاقة الفلسفة بالتراث وموقفها المدافع عنه وعن الهوية الثقافية، والثالث بأزمة الفلسفة والخيارات الأنية والمستقبلية في التجديد والتغيير مشيرة إلى أن المثقف وجد نفسه بين ثلاثة خيارات اما القطيعة مع التراث أو البحث عن لحظة مصالحة معه بحيث يصبح الماضي صالح للحاضر أو يقف مع الذين يسعون إلى أخراج الجديد من رحم القديم وقد بينت الدراسة أن هذا الموقف الوسطى التوفيقى الذي يبدو انه أجدر من غيره على الإجابة على الاسئلة التي يطرحها المثقف العربي المأزوم في هذا العصر المضطرب بالقلق.

وتخلل جلسة العمل العامة الاولى، مناقشة عامة لـلأوراق المقدمة من قبل المشاركين والحضور، كما قدمت عدد من الردود والتعقيبات التي ساهمت في إثراء محاور الجلسة وموضوعاها الجوهري وأوراقها المختلفة.

هذا وتتواصل جلسات أعمال الندوة اليوم مركزة على عددا من أوراق العمل الموزعة على ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي: الاتجاه التاريخي والفكري التطبيقي والفكري النظري.

بدء تدشين جلسات ندوة (الهوية الثقافية الوطنية في اليمن) بمشاركة أكثر من 250 اكاديمي وباحث و14 ورقة عمل

مجلس الشورى يبدأ مناقشته تقريرا حول البرنامج الاستثماري العام ونتائج مؤتمر المانحين

صنعاء/سبأ:

بدأ مجلس الشورى مناقشته تقريرا ما تم تنفيذه من البرنامج الاستثماري العام، ونتائج مؤتمر لندن للمانحين، وذلك في إطار اجتماعه الثاني من دورة الانعقاد السنوية الثانية للمجلس في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة الأخ محسن العلفي نائب رئيس المجلس.

واستعرض المجلس التقرير المقدم من اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى، الذي قام بقراءته الأخوة: علي لطف الثور وحسين المسوري، والدكتور حسين الجلال والدكتور محمد الأفندي، وفضل محسن عبد الله، واستعرض البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006–2010م.

وتضمن التقرير الأسس والمعايير والأهداف التي قام عليها البرنامج وأهمها مواصلة جهود الإصلاحات المؤسسية والتقليل تدريجياً من الاعتماد على الموارد النفطية، والسعي نحو تفعيل مصادر نمو غير تقليدية وتعزيز التوجه السائد في تخلي الدولة عن التدخل المباشر في قطاع إنتاج السلع والخدمات وتعزيز دور القطاع الخاص.

واستعرض التقرير كذلك الأولويات القطاعية للبرنامج الاستثماري ، ومن أهمها قطاع البنية الأساسية، وقطاع التنمية الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية الواعدة وتعزيز الحكم الجيد والخدمات العامة.. موردا المعايير والأولويات المتصلة البرامج والمشاريع الاستثمارية في إطار كل قطاع ومصادر التمويل،وتضمن التقرير قراءة للخطة الخمسية الثالثة، واستعرض مكوناتها وأهدافها في سياق تناوله أيضاً للرؤية الإستراتيجية لليمن حتى العام 2025م.

وفي سياق تناوله نتائج مؤتمر لندن للمانحين أشاد التقرير بالنجاحات الكبيرة التي حققها المؤتمر من خلال حجم التعهدات المالية التي تم تقييمها بحوالي خمسة مليارات دولار، وتضمن التقرير في هذا الجانب تقييماً للتعهدات ومستوى التقدم في تخصيصها، ولمرحلة ما بعد المؤتمر.

وقد أوصى تقرير اللجنة الاقتصادية المجلس بأهمية حشد الجهود باتجاه تحقيق إنجاز حقيقي وملموس للبرنامج الاستثماري للأعوام القادمة، كما أوصى بضرورة قيام جميع الوزارات والحكومة متضامنة بإنجاز دراسات الجدوى لجميع المشروعات التي حددت في البرنامج الاستثماري.

كما أوصى التقرير بضرورة إيلاء الاهتمام بقطاع السياحة، واعتماد أسس ومعايير واضحة لتحديد أولويات المشاريع الإنمائية، وتعزيز مهام وظائف التخطيط والمتابعة، وتعزيز الجانب الإداري والإشرافي وتصحيح مسار بعض المشاريع الإنمائية.

وقد تحدث أمام المجلس وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي عبد الله الشاطر الذي نوه بالمضمون القيم لتقرير اللجنة الاقتصادية.. مستعرضاً النتائج التي خرج بها لقاء المتابعة التشاوري الأول في يونيو الماضي، والتزام الحكومة اليمنية المتصلة بمراجعة وثيقة البرنامج الاستثماري، والبدء بإعداد نظام تحديث منتظم للمرحلة الثانية من البرنامج، ودعم البناء المؤسسي، ووضع نظام للمتابعة، وكذا الاستمرارية في تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية.

كما استعرض التزامات شركاء التنمية والمتمثلة في استكمال التخصيصات التأشيرية والتسريع في اتخاذ الإجراءات للتوقيع على اتفاقيات التمويل وفتح مكاتب تمثيل للمانحين وتقديم الدعم الفني لأجندة الإصلاحات. كما استعرض جملة الإجراءات التي قامت بها وزارة التخطيط والتعاون الدولي على هذا الصعيد. هذا وسيجري أعضاء مجلس الشورى مناقشات بشأن التقرير في الجلسة التي يعقدها المجلس غدا الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس الدكتور عدنان الجفري وزير شؤون مجلسي النواب والشورى، وحسن العديني وكيل وزارة المالية، وعدد من المسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفي الجهات ذات العلاقة.